



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة المالية

الدورة الحادية والستون بعد المائة

روما، 16 - 20 مايو/أيار 2016

لجنة المبادئ الأخلاقية- التقرير السنوي لعام 2015

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Bernardin Ndashimye

أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية

الهاتف: +3906 5705 4151 / الهاتف المحمول: +39 3887927330



mq174

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

موجز

- ◀ تعرض هذه الوثيقة التقرير السنوي للجنة المبادئ الأخلاقية لعام 2015.
- ◀ ويقدم هذا التقرير معلومات موجزة عن عمل لجنة المبادئ الأخلاقية في اجتماعيها المنعقدين في مايو/أيار 2015 (عبر الفيديو) وأغسطس/آب 2015 (في مقر المنظمة).

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ إن لجنة المالية مدعوة إلى الأخذ علما بالتقرير السنوي للجنة المبادئ الأخلاقية وتسليط الضوء على أي مسائل معينة حسب الاقتضاء.

مشروع المشورة

- ◀ أخذت لجنة المالية علما بالتقرير السنوي لعام 2015 للجنة المبادئ الأخلاقية التابعة للمنظمة وأقرت التوصيات الواردة فيه.

أولاً - مقدمة

1- ترفع لجنة المبادئ الأخلاقية، طبقاً لما تنص عليه اختصاصاتها، تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى كل من المدير العام ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية. ويتضمن هذا التقرير معلومات موجزة عن الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة في عام 2015.

2- وتعمل لجنة المبادئ الأخلاقية في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) كفريق استشاري بشأن جميع المسائل المتصلة بالشؤون الأخلاقية داخل المنظمة، وتتولى الإشراف العام على سير عمل برنامج المبادئ الأخلاقية وتضمن أن هذا البرنامج يعمل بشكل فعال. كما تقوم لجنة المبادئ الأخلاقية باستعراض جميع السياسات واللوائح والقواعد وبرامج التدريب والإقرار المتصلة بالمبادئ الأخلاقية وتقديم المشورة بشأنها، فضلاً عن تجنب حدوث تضارب في المصالح.

3- وتتألف لجنة المبادئ الأخلاقية في الفاو من ثلاث شخصيات مرموقة من خارج المنظمة يوافق على تعيينها المجلس بناء على توصية لجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، وأحد نواب المدير العام والمستشار القانوني بوصفه عضواً فيها بحكم منصبه. واعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2015، كانت اللجنة تضم كلاً من السيد José Zalaquett والسيد Ngonlardje Kabra Mbaidjol (الرئيس) والسيدة Suomi Sakai والسيد Antonio Tavares (عضوان خارجيان) والسيد Daniel Gustafson، نائب المدير العام (العمليات) والسيد Antonio Tavares، المستشار القانوني.

ثانياً - دورات لجنة المبادئ الأخلاقية

4- عقدت لجنة المبادئ الأخلاقية اجتماعين في عام 2015. انعقد الاجتماع الأول بواسطة الفيديو في 29 مايو/أيار، بمشاركة جميع الأعضاء. بينما انعقد الاجتماع الثاني في 11 و12 أغسطس/آب في المقر الرئيسي للفاو وشارك فيه أيضاً كل الأعضاء. وترأس الاجتماعين السيد Mbaidjol. وكان للاجتماعين جدولاً أعمالاً متشابهان. وقد سمح اجتماع أغسطس/آب الذي كان أطول من اجتماع مايو/أيار، بإجراء مناقشات معمقة واستعراض عدد من القضايا.

ثالثاً - مداورات اللجنة

5- قدم أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية موجزاً عاماً إلى اللجنة بشأن الحالات التي عالجها المكتب. وأعربت اللجنة عن تقديرها لعمل أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية وأقرت بالدعم الذي قدمه أصحاب مصلحة داخليون مختلفون إلى المكتب.

- 6- ودعت اللجنة إلى تعزيز البرامج التثقيفية على كل المستويات، كوسيلة لزيادة المعرفة والارتقاء بمستوى الوعي بالقضايا الأخلاقية. وأكدت اللجنة على أن هذا هو النهج الأنجع والأنسب لمنع سوء سلوك الموظفين وتعزيز سمعة المنظمة.
- 7- وأحاط أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية للجنة علما بأن المكتب اتخذ أيضا خطوات لتعزيز برنامجه التثقيفي من خلال إطلاق وحدة التعلم الإلكتروني الذي من شأنه أن يقدم التدريب للموظفين، في المقر والمكاتب الميدانية على السواء، في مجال المعايير الأخلاقية للموظفين المدنيين الدوليين.
- 8- وأبلغت اللجنة بأنه تم أيضا تقديم التدريب منذ بداية عام 2015 بالتداول عن طريق الفيديو إلى المكاتب الميدانية والاجتماعات المباشرة بشأن مسائل من قبيل السياسات الرئيسية للمنظمة، والوقاية من التحرش وإساءة استخدام السلطة؛ وحماية المبلغين عن المخالفات؛ وتحديد تضارب المصالح ومنعه، والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.
- 9- وأوصت اللجنة بجعل البرامج التدريبية للتعلم الإلكتروني وبعض البرامج التدريبية المواضيعية في مجال الشؤون الأخلاقية إلزامية وبرصد إنجازها وبإدراجها في آليات تقييم الأداء.
- 10- وفي حين أقرت اللجنة تبرير تحقيق وفورات من خلال التدريب في مجال التوعية عن طريق تنظيم مؤتمرات عبر الفيديو وأدوات الاتصالات الإلكترونية، فإنها اعتبرت التدريب المباشر في المكاتب الميدانية أمرا ضروريا أيضا. وشددت اللجنة على أن هناك حاجة إلى الموازنة بين الاتصالات الإلكترونية والتدريب المباشر. واقترحت اللجنة، على وجه الخصوص، الاضطلاع بالتدريب المباشر في المكاتب الميدانية حيث يوجد عدد كبير من الموظفين أو حيث يُنفذ عدد كبير من العمليات. وشددت اللجنة أيضا على أهمية تقديم التدريب لكبار المديرين في الفاو.
- 11- ونظرت اللجنة بشيء من التفصيل في تنفيذ برنامج الإقرار المالي. وأشارت إلى أنه تم تعليق تنفيذ برنامج الإقرار المالي نظرا إلى عبء العمل والترتيبات الانتقالية الملازمة لبدء عمل المكتب الجديد لأمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية.
- 12- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لاستئناف تنفيذ البرنامج، كما هو مبين في المنشور الإداري 18/2015 المؤرخ 31 يوليو/تموز 2015، والذي ينظم تنفيذ البرنامج. وأشارت اللجنة إلى الاستمرار في تنفيذ بعض الترتيبات التي اقترحت في السابق، بما في ذلك اللجوء إلى المراجع الخارجي الذي كان يقدم خدمات إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. ورحبت اللجنة بتحسينات التي أدخلت على النظام الإلكتروني.

13- وتبادل أعضاء اللجنة وجهات النظر وقدموا توجيهات عامة لأمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية بشأن بعض قضايا إدارة الموارد البشرية التي أحيلت إلى مكتبه طوال العام والتي تتعلق، ضمن جملة أمور أخرى، بآلية تقييم الأداء وسياسة التنقل وتفسير بعض سياسات وإجراءات الموارد البشرية.

14- ونظرت اللجنة، خلال الاجتماعين المعقودين في مايو/أيار وأغسطس/آب 2015، في التحديات التي ظهرت في ما يخص مزج وظائف أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية. ولطالما رأت اللجنة أنه يجب النظر في هذه المسألة بشكل ملموس في ضوء الخبرة العملية المكتسبة، وليس على أساس مبادئ عامة قد لا تأخذ بعين الاعتبار الوضع المحدد لكل منظمة.

15- وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن المزج بين هذه الوظائف لم يؤثر في كفاءة مكتب أمين المظالم والشؤون الأخلاقية وأشارت إلى أنه تم بنجاح معالجة قضايا تضارب المصالح التي كانت ستتعارض مع البرنامج الحالي. وأوضحت اللجنة، في هذا الصدد، أن وظيفة الشؤون الأخلاقية في الفاو لها نسق خاص نظرا إلى أنها لا تتضمن مسؤوليات التحقيق وأوصت أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية بأن يستمر بشكل منتظم في إحالة أية حالات يبدو أن التحقيق فيها ضروري إلى مكتب المفتش العام. وشجعت اللجنة أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية على مواصلة ضمان السرية التامة للمسائل التي تناقش معه والمضي قدما في رصد أي حالات محتملة لتضارب المصالح بين الوظائف، لا سيما في الحالات التي يكون فيها دور أمين المظالم مقارنة بدور مسؤول الشؤون الأخلاقية غير واضح.

16- وناقشت اللجنة مستوى ملاك الموظفين في المكتب. واسترعى أعضاء اللجنة الداخليون انتباه اللجنة إلى القيود المالية العامة التي تواجهها المنظمة وأعضاؤها وإلى الجهود الجارية المبذولة على نطاق المنظمة لاحتواء النفقات. إلا أن المنظمة ستكون على استعداد لدراسة أية احتياجات تنفيذية محددة للمكتب.

رابعا- مستقبل لجنة المبادئ الأخلاقية

17- أحاطت اللجنة علما بأن لجنة المبادئ الأخلاقية قد أنشئت لمدة أربع سنوات اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2012. وأشارت اللجنة إلى أن الأجهزة الرئاسية المعنية تستعرض بشكل وثيق، طوال هذه الفترة، عمل اللجنة من أجل أن تحدد، في نهاية هذه الفترة، ما إذا كان ينبغي تمديد مدة اللجنة أو إدخال تغييرات على طريقة عملها على النحو المطلوب.

18- ونظرت اللجنة في هذه المسألة، ولكنها لم تتمكن من الاتفاق على توصية بشأن ملاءمة استمرارها. ورأى أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية عموما أن اللجنة أدت دورا مفيدا جدا ولا زالت تخدم هدفا محددًا، ذلك أنها توفر منتدى للحوار بشأن مواضيع مهمة ذات طابع حساس في بعض الأحيان. ورأى أحد الأعضاء الخارجيين أن لدى المنظمة الآن وظائف تتعلق بأمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية تعمل بشكل كامل، وأن اللجنة قد نهضت بولايتها

في ما يخص وظيفة الشؤون الأخلاقية وأنه ليس هناك أي مبرر لتمديد ولاية اللجنة. بينما رأى العضوان الخارجيان الآخران أنه رغم إقرارهما تماما بأن اللجنة يمكن أن تكون مفيدة لكل من المنظمة وأمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية، فإن أي قرار بخصوص مستقبل اللجنة ينبغي أن تتخذه، على ضوء جميع الاعتبارات ذات الصلة، الأجهزة الرئاسية المعنية في الفاو. وأوضح العضوان الداخليان أن اللجنة كانت مفيدة كمنتدى للحوار وتبادل الأفكار، وأن هناك حججا مؤيدة ومعارضة لاستمرار اللجنة، وأنه يجب على الأجهزة الرئاسية المعنية في الفاو النظر في هذه المسألة. وأعرب العضوان الداخليان في لجنة المبادئ الأخلاقية عن تقديرهما للأعضاء الآخرين لما قدموه من دعم قيّم إلى المنظمة.

19- ويُقترح مناقشة هذه المسألة خلال الدورة القادمة للجنة الشؤون الدستورية واللجنة المالية في ضوء تقرير مقدم من الأمانة. وريثما يُتخذ قرار بشأن هذه المسألة، سيستمر أمين المظالم ومسؤول الشؤون الأخلاقية في التمكن من الاتصال، بشكل غير رسمي وكما هو مطلوب، بأعضاء لجنة المبادئ الأخلاقية عن طريق المؤتمرات عبر الفيديو.

مقتبس من تقرير الدورة الأولى بعد المائة للجنة الشؤون الدستورية والقانونية
(روما، 21-22 أكتوبر/تشرين الأول 2015)

[...]

خامساً- لجنة المبادئ الأخلاقية - التقرير السنوي 2015

20- أخذت اللجنة علماً بالوثيقة CCLM 101/2 بعنوان "لجنة المبادئ الأخلاقية - التقرير السنوي 2015" في ضوء عرض قدمه أمين المظالم والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية.

21- وأبدت اللجنة ارتياحها لاستئناف برنامج الإقرار المالي الذي بات يعمل الآن على أكمل وجه بعد إيقاف العمل به بسبب شغور منصب المسؤول عن الشؤون الأخلاقية.

22- وطلب الأعضاء في سياق المناقشات إيضاحات حول قضايا تتعلق بإدارة الموارد البشرية أحالها مكتب أمين المظالم والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية، وعن تطبيق سياسات الموارد البشرية وعن وظائف كل من أمين المظالم والمسؤول عن الشؤون الأخلاقية.

23- وأوصت اللجنة بتعزيز وظائف أمين المظالم للتصدي بفعالية للنزاعات المتعلقة بالشؤون الأخلاقية وبمقر العمل ولتجنب اللجوء إلى الإجراءات الرسمية لتسوية النزاعات.

24- وأشارت اللجنة إلى أن لجنة المبادئ الأخلاقية كانت قد أنشئت لفترة تجريبية مدتها أربع سنوات اعتباراً من شهر يناير/كانون الثاني 2012 وأنه سوف يتعين على الأجهزة الرئاسية المعنية في الفاو البت في مستقبلها. وإذ أشير إلى أن لجنة المبادئ الأخلاقية قد ناقشت هذا الموضوع، أبلغت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بأن الأمانة سوف تعدّ اقتراحاً محدداً بهذا الشأن لكي تنظر فيه لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ولجنة المالية في الدورتين اللتين من المقرر عقدهما خلال فصل الربيع من سنة 2016.

[...]